صراع المذاهب السياسية فى القرن العشرين

للدكتور محمد عبد المعز نصر

أستاذ علم السياسة المساعد بجامعة الاسكندرية

ان من يتأمل تاريخ الأنسان من ناحية نشاطه السياسى لا يتردد لحظة فى أن يصف القرن العشرين بأنه عصر الدولة « المؤمنة » . وقد يبدو هذا قولا متناقضا عند من لايزال يرى أن ايمان الأنسان قد ضعف ازاء تقدم العلم والفن وما قد يدلان عليه من سيادة العقل والمنطق كما وضح ذلك أوجست كونت فى تحليله لتطور الفكر الانسانى . ولكن تفاؤل المفكرين والفلاسفة فى القرنين الثامن عشر ومن قبلهم مفكرى اليونان لم يثبت من هذه الناحية أمام الواقع الذى يشاهده القرن العشرون فى تطور الفكر السياسى . فكل مؤسس من مؤسسى الدول الحديثه فى هذا العصر صاحب « كتاب » كما أن المواطنين فى كل دولة من تلك الدول شاركوا فى بنائها مشاركة فعالة باعتناقهم مبادىء ذلك الكتاب . وسارت بذلك السياسة والفكر جنبا الى جنب . بل انهما قد اندمجا وزال الانفصال التقليدى بين المفكر فى برجه العاجى وبين السياسى فى ميدان العمل الواقعى وكان من نتيجة هذا التطور فى حكم الانسان لنفسه أن أغلق المجال الانشائى أمام رجل السياسة الذى لا يقدم بيمينه أو شماله كتابا يرسم فيه أصول الحكم ونظرياته وقواعده لأن المواطنين فى أنحاء العالم أصبحوا الآن فى ظمأ الى الاعتقاد ورغبة لاتحد فى الايمان . فمن قدم لهم شرابا سائغا ولوا وجوههم شطره ومن عجز عن ذلك انفضوا من حوله . ومن يقرأ دساتير العالم المعاصر يجد أنها تصور هذه الظاهرة اذ تحرص جميعا على أن تضيف خاصة مفضلة الى خصائص المواطن التقليدية كما بينها جان بودان فى وصفه للدولة القومية فى القرن السادس عشر وهى خاصة الوعى والايمان .

وما تاريخ السياسة فى القرن العشرين من هذه الناحية أيضا الا تبيان متجدد للملاحظة الصادقة التى ساقها ابن خلدون[1] فى مقدمته أثناء القرن الرابع عشر الميلادى من أن نشوء الدولة لابد وأن يصحبه انتصار الدعوة . ومن ثم كان الصراع بين المذاهب السياسية صراعا عنيفا جبارا لايعرف الرحمة ولا الشفقة أو يعرف التسامح والالتقاء فى منتصف الطريق وشأنها فى ذلك شأن كل معتقد ودين ظهر بين الانسانية منذ القديم واشتمل فى ثناياه على مزاج من العقل والعاطفة[2] اشتمالا لايقر عند ظهوره التأويل والتحويل ولا يقف فى انتشاره أمام سد أو تقييد .

وفى الواقع يجدر بنا أن نحتاط فى تخصيصنا للقرن العشرين بهذه الظاهرة فى الفكر السياسى . اذ ليس القرن العشرين من هذه الناحية الا امتدادا للصراع الذى ظهر فى القرن التاسع عشر بعد أن برزت معالم الثقافة الغربية سواء من جوانبها المادية وجوانبها الفكرية فى اطار من الثورة الصناعية التى غيرت بناء المجتمع تغييرا جوهريا . فالمدافعون عن النظم الديموقراطية ونقادها سواء من أهل اليمين أواليسار هم من بين قادة الرأى فى القرن التاسع عشر الذين صدمتهم مشاكل المدنية الغربية فى طورها الصناعى ووضعوا من الحلول ما اعتقدوا أن فيه شفاء الداء الجديد . وفى الدفاع عن الديموقراطية وفى مهاجمتها تبلورت المذاهب السياسية المعاصرة تبلورا منفصلا لم يشهد مثله القرن السابع عشر الذى أنجب الثورة الانجليزية أوالقرن الثامن عشر الذى أنجب الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية . ولو أننا اتخذنا الديموقراطية مذهبا وسطا لرأينا أن الفاشية بألوانها المختلفة هى نقد للديموقراطية من اليمين وأن الاشتراكية بأنواعها ودرجاتها هى كذلك نقد للديمقراطية من اليسار .

---

(١) " فصل فى أن الدول العامة الاستيلاء العظيمة الملك أصلها الدين اما من نبوة أو دعوة حق " (فى مقدمة ابن خلدون) .

(٢) "On the emotion of conviction". *In* Walter Bagehot's works edited by Mrs. Russell Barrington Vol. V.

ويهمنا أن نعرض لما حدث بين هذه المذاهب السياسية الثلاثة الكبيرة من صراع في القرن العشرين لأنها جميعا أديان أرضية[1] أتت بمبادىء وقيم تعد بحل مشاكل المجتمع الدنيوى الذى لا تعترف بوجود مجتمع عداه . ولقد ورثت جميعا تراث عصر التنوير فى القرن الثامن عشر الذى زعم استعداد الطبيعة البشرية للصلاح والكمال اذا ما تغيرت النظم السائدة ومقومات البيئة المحيطة ومن ثم اشتملت على برامج الاصلاح التى تضمن السعادة فى الحياة دون اكتراث بما وعدت به الأديان الروحية من تحقيق السعادة فى الدارين . وجاء صراعها فيما بينها نتيجة اصرار كل منها على أنه المذهب الصالح لا لقومه وحسب وانما لغيره من الأقوام متخذا الغزو وسيلة فى الانتشار اما عن طريق الحرب أو التسرب . وقد زاد هذا الصراع تماديا فى مأساة الاعتقاد المعاصر أن قامت الدولة القومية الحديثة نحو هذه المذاهب الأرضية بما قامت به الكنائس نحو الأديان الروحية . فالدولة القومية أصبحت كنيسة مذهبية رغم حرصها منذ البدء على أن تفصل بين الكنيسة والدولة .

ومن الطريف أن مذهبا سياسيا مستقرا مثل مذهب الديموقراطية قد استعاد فى المعترك السياسى الدولى حيويته وقدرته المقاتلة . فالديموقراطية الانجليزية والامريكية تدين بجذورها الى الثورة الانجليزية فى القرن السابع عشر وأهم خصائص تلك الثورة أنها كانت ثورة على الكنيسة بقدر ثورتها على الدولة[2] . ومن ثم طالب اليوريتان اليساريون بحق الانشقاق على الكنيسة وحق الحرية فى اعتناق المذهب الدينى المختار الى جانب المطالبة العامة بحماية الفرد من تدخل الدولة وضمان حريته السياسية والاقتصادية . فأساس الديموقراطية الانجليزية كان اذن يقوم على الحرية بمعناها العام

---

(١) "Twentieth Century : The Anti — Intellectual Attack". *In* Crane Brinton — Ideas and Men, London, Jonathan Cape, 1951.

(٢) "The Growth of English Democracy during the first fourty years of the seventeenth century". *In* Gooch and Laski — English Democratic Ideas in the XVII century, Cambridge, 1927.

والحرية فى الاختلاف على وجه خاص . ولذا كان حق المناقشة الحرة وحق المعارضة من الحقوق الأولى التى كفلتها الثورة الانجليزية كما أن حق الحرية السياسية انبثق من حرية الضمير الدينى . وما الديموقراطية السياسية الا امتدادا لتأكيد الحق فى تعدد الكنائس وتعدد المذاهب . ولقد آثرنا هنا أن نجمع بين الأصول المذهبية للديموقراطية الانجليزية والديموقراطية الأمريكية ورأينا أن نعيدها للثورة الانجليزية فى القرن السابع عشر لأن الثورة الأمريكية ليست سوى تطبيق للمبادىء التى ورثها المستعمرون الانجليز الأوائل عن وطنهم الأم حتى لتكاد ترى فى مبادىء الثورة الأمريكية مبادى جون لوك مترجمة ترجمة واقعية . وجون لوك هو فيلسوف الثورة الانجليزية المجيدة كما يسمونها . ولقد تطورت الديموقراطية الانجليزية الأمريكية وعدلت من مضمونها تعديلا كبيرا فى انجلترا ومحدودا فى امريكا ولكنها احتفظت بالتمسك بالأساس الذى صاغه جون ستيوارت مل صياغة كلاسيكية بأن أكد حق الحرية لا للاغلبية وحدها وانما للأقلية بل للفرد صاحب الحق المقدس فى الحياة والتفكير والسلوك . فالديموقراطية الانجليزية قد وسعت مظاهر تدخل الدولة الاشتراكى فى شئون الاقتصاد والتعليم والصحة والخدمة العامة على وجه العموم كما أن الديموقراطية الأمريكية اضطرت تحت ضغط الأزمات الاقتصادية والحربية أن تطبق فى ميدان الحكم كثيرا من مظاهر السيطرة السلطانية . وقد ضاق مبدأ الحرية وحق الاختلاف فى اعتناق الرأى ضيقاً محسوسا بعد الحربين العالميتين فى القرن العشرين . ويكفى دلالة على ذلك أن الولايات المتحدة أصبحت تنظر الى من اعتنق الشيوعية يوما ما أنه شيوعى الى الأبد ولا يصلح من أمره تكفير ولا يلقى صفحا أو عفوا . كما أصبحت ترسم لنفسها معالم الطريق الأمريكى فى الحياة وتجمده فى قالب خاص كما جمدت الفاشية والاشتراكية قوالبها الخاصة وتعد الخارج عليه أو المغاير له فى أسلوبه « غير أمريكى » لا حقوق له كسائر المواطنين الأمريكيين . ولكن كل هذه القيود الفعلية على حق الانجليزى والأمريكى فى حرية الرأى وحرية المعارضة لم تمنع الدولتين الآخذتين بالمذهب الديموقراطى من أن يعلنا أن الحرية الفردية هى حجر الزاوية فى نظامهما وأنها القيمة والمقياس الذى به تسوسان الحياة الخاصة والعامة .

وعلى قدر ما كان حق حرية الفرد مجال اعتزاز ومفاخرة من الديموقراطية الانجليزية الأمريكية ورأية قتال فى الصراع القومى والدولى ، كان فى الوقت نفسه هدف هجوم من اليمين واليسار سواء من الفاشية والاشتراكية . فالفاشية وخاصة اللون النازى منها قد رأت فى هذا الحق الطريق الى سيادة المبادىء الرأسمالية والثقافية والسياسية التى تضيع التماسك الاجتماعى والوحدة القومية والقوة العنصرية فدعت نتيجة لذلك بالعودة الى الحكم السلطانى الشعبى الذى هيأت الثورة الصناعية والسياسية أسبابه الأولى بأن جعلت من الجماهير قوة عظيمة فى العصر الحديث يمكن استغلالها فى استتباب دكتاتورية الحكم القائم على تأييدها كما استغل ذلك لويس نابليون فى القرن التاسع عشر . ولقد هاجمت الفاشية الحرية السياسية هجوما عنيفاً خاصة فى شكلها البرلمانى التقليدى ووضعت انجيلها السياسى بدلا من انجيل الثورة الانجليزية الديموقراطية ممجدة فيه سيادة الشخصية والعنصرية والأمن الاجتماعى ومشيدة بالسلطة بدلا من الحرية أسوة بما دعا اليه هيجل ونيتشه وبرجسن بل بما دعا اليه أفلاطون كما أشار الى ذلك « فيدر »[1] فى شرحه لبرنامج الاشتراكية الوطنية الألمانية ؛ وكتب فى ذلك موسوليني كما كتب هتلر كتابه المفصل « كفاحى » وذهب الاثنان مذهب الأنبياء لأوطانهما فى العصر الحديث ولمن شاء أن يسير على شاكلتهما . وقامت دولة الفاشية لتكون أيضا كنيسة للمذهب الجديد الجديد .

ولكن الديموقراطية الانجليزية الأمريكية لم تلق تهديدا كما لقيت من الاشتراكية خاصة لونها الماركسى . فكارل ماركس الذى قام بتحليله الاقتصادى للثورة الصناعية وتنبأ بحدوث ثورة بروليتارية فى مجتمع صناعى مثل انجلترا التى اتخذ من متحفها البريطانى مركزا لدراساته لم يصدق فى ذلك التنبؤ وانما وجدت فلسفته مجالا للتنفيذ فى روسيا التى كان يرميها بالاقطاع وذلك على يد البلاشفة فى ثورة اكتوبر سنة ١٩١٧ . وحملت الثورة الشيوعية فى روسيا تهديدا للديموقراطية من ناحية نظام الحكم ونظام المجتمع

---

(١) "National Socialism". *In* Michael Oakeshott — Social and Political doctrines of contemporary Europe, New york, 1950 ch. V

بل ذهبت الشيوعية الروسية الى أنها الديموقراطية الحقة فلا ديموقراطية سواها وذلك لأنها أولا حكم البروليتاريا وهم الأغلبية الشعبية الساحقة ولأنها تخدم فى الوقت نفسه أهدافهم وهى أهداف الشعب . ولم تلتفت الثورة الشيوعية الى المنهج الديموقراطى البرلمانى بل عدته وسيلة الطبقة الوسطى الى بسط سلطانها على الشعب واستغلاله لصالحها الخاص . وقد أكدت قيام السلطة وهاجمت الحرية السياسية بمفهومها الغربى وذلك لأن الديموقراطية الشيوعية استندت الى الثورة الفرنسية فى مبادئها لا الى الثورة الانجليزية . والثورة الفرنسية بالرغم من اعلانها مبادىء الحرية والمساواة والاخاء الا أنها تتضمن فى الوقت نفسه نظرية روسو فى سيادة الارادة العامة سيادة مطلقة وهى النظرية التى تسربت الى فلسفة هيجل المثالية وفلسفة ماركس اليسارية واتفقت مع تجربة فيلسوفى النازية والشيوعية فى بروسيا وتراث القيصرية فى روسيا .

ولقد خرجت النازية من المعترك السياسى الدولى الحالى بهزيمة المانيا وايطاليا فى الحرب العالمية الثانية . ولا يزال الصراع مستمرا بين الديموقراطية الغربية والديموقراطية الشرقية . ومن الطريف أن الرئيس روزفلت والمارشال ستالين والمستر تشرشل اتفقوا فى مؤتمر يالتا على أن ينسقوا سياسة بلادهم فى مقابلة المشاكل السياسية والاقتصادية لأوروبا المحررة وفق المبادىء الديموقراطية »[1] . وحين وضعت الحرب أوزارها تبين البعد السحيق فى مفهوم الديموقراطية بين حلفاء الأمس فلا يزال الروس يأخذون بالعبارة المشهورة التى قالها لينين وهى تأكيد الديكتاتورية الديموقراطية للعمال والفلاحين على حين أن الانجليز والأمريكيين لايزالون يعارضون هذا النظام بنظامهم السياسى التقليدى .

وبين هاتين الجبهتين الشرقية والغربية ومبادئهما التى تكاد تتعارض فى نظام الحكم وان كانت قد أخذت تتقارب فى أهدافه خاصة فى ديموقراطية انجلترا الناضجة بدأت تظهر فلسفة سياسية تحرص على أن تكون مستقلة

---

(١) "True Democracy" *In* the Manchester Guardian March 23ed, 1946.

وألا تكون شرقية ولا غربية وانما تستوحى مبادئها من حاجات البلاد الوسطى بين الشرق والغرب آسيا وأفريقيا . وليس من اليسير أن نذهب الى أن هناك عاطفة موحدة بين هذه الشعوب فى هذا المضمار لأنها متباينة فى الحاضر والماضى وانما قد جمع بينها وجود أوروبا الاستعمارى فى آسيا وأفريقيا واشتراكها فى الخضوع لسلطانه المفسد . ولذلك رأينا أندونيسيا[1] الحديدة فى عهد استقلالها وعضويتها فى هيئة الأمم المتحدة تعلن خاصة فى عهد حكومة ناصر أنها فى مضمار السياسة الدولية تصر على أن يكون لها أثر ذاتى فاعلى لا موضوعى انفعالى ومن ثم فهى تؤثر سياسة الحياد « الايجابى » لا « العقيم » بأن تأخذ الموقف المناسب فى الوقت المناسب حسب مصالحها الخاصة فى نطاق ميثاق هيئة الأمم المتحدة بما يحقق السلام العالمى ويخفف الصراع والاحتكاك بين الكتلتين . كما نرى أن نهرو يقود حركة الحيـــاد الايجابى فى الهند وبين الشعوب الأسيوية على وجه العموم وقد أكد ذلك فى مؤتمر « لكنو »[2] . وتوجت حركة الحياد الايجابى فى مؤتمر « باندونج » الذى مثل مصر فيه السيد الرئيس جمال عبد الناصر وقد كان له فضل المساهمة فى توجيهه نحو تحديد سياسة داخلية ودولية فى الوقت نفسه . وبلغ بمصر حرصها على هذه السياسة الايجابية وتأكيدها لانتمائها لدول « العامل الثالث » أن ضمنت دستور ثورتها مبادىء مؤتمر باندونج .

وهكذا لم يعد العالم مقسما بين جبهتين تضمان وحدات قومية وتمثلان مبدأين متعارضين وانما دخلت دول « العامل الثالث » بمبادىء تبتغى بها حفظ الميزان الدولى والداخلى . والعالم القلق ينتظر نتائج تفاعل هذه القوى فى صراعها ويتساءل أهو صراع متفائل أم صراع يائس ؟؟

---

(١) "Indonesian Politics and Nationalism by Mr.T. Kahin" *In* William Holland *editor* : Asian Nationalism and the West New york, 1953 Part One.

(٢) "Summaries of Lucknow Conference Discussions" *In Ibid* Part Four.